الأمم المتحدة S/2020/475

مجلس الأمن

Distr.: General
1 June 2020

Original: Arabic

رسالة مؤرخة 1 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، أكتب إليكم رداً على رسالة المندوب الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 13 أيار/مايو 2020 (S/2020/394)، وعلى البيان الذي أدلى به في اجتماع مجلس الأمن الذي تم عبر الاتصال المرئي بتاريخ 19 أيار/مايو 2020 بشأن الحالة في ليبيا.

ترفض دولة الإمارات العربية المتحدة الاتهامات الباطلة والوقائع المغلوطة التي وردت في رسالة المندوب الدائم لليبيا بتاريخ 13 أيار/مايو 2020 وفي بيانه بتاريخ 19 أيار/مايو 2020، حيث إن موقف دولة الإمارات الواضح والثابت تجاه الصراع في ليبيا يدحض هذه الادعاءات المؤسفة التي لا أساس لها من الصحة، وهو الموقف الذي أطلعنا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عليه مراراً ومن خلال رسالتينا الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 18 أيلول/سبتمبر 2019 (S/2019/745) وبتاريخ 27 شباط/فبراير 2020 (S/2020/156).

وفي هذا الصدد، أود التأكيد مجدداً على أن دولة الإمارات العربية المتحدة لطالما دعمت الأمن والاستقرار في ليبيا، وسيادة الدولة الليبية وتلبية التطلعات المشروعة للشعب الليبي الشقيق نحو الاستقرار والسلام والازدهار، حيث دعت بلادي منذ بداية الصراع في ليبيا إلى حل سياسي سلمي، وتواصل تمسكها بحل سياسي شامل ودائم للأزمة الليبية. ومن هذا المنطلق، تدعو دولة الإمارات مجدداً إلى وقف إطلاق النار بشكل فوري وشامل، وتدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالعملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، والبناء على مخرجات مؤتمر برلين. كما تؤكد دولة الإمارات على ضرورة احتواء دور الجماعات المتطرفة والإرهابية لضمان سلام دائم في ليبيا والمنطقة.

ولذلك، تعرب دولة الإمارات عن استيائها من التصريحات السلبية والخاطئة الواردة في رسالة المندوب الدائم لليبيا بتاريخ 13 أيار/مايو 2020 بشأن الإعلان المشترك الذي اعتمده وزراء خارجية قبرص ومصر وفرنسا واليونان ودولة الإمارات في 11 أيار/مايو 2020. فعلى عكس ما ذكره المندوب الدائم لليبيا فإن الدافع الوحيد لما ورد في الإعلان المشترك من إدانة لأنشطة تركيا غير القانونية والمتواصلة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ورفضٍ للمذكرات التي وقعتها تركيا ورئيس حكومة الوفاق بشأن ما يبدو أنه مناطق الاختصاص البحري والتعاون الأمني والعسكري والتي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس

الأمن المتعلقة بليبيا، هو القلق المشروع لأطراف الإعلان المشترك بأن هذه التطورات تُهدد السلام والاستقرار في المنطقة، سواء في ليبيا أو خارجها.

وما يثير قلق حكومتي أنه عوضاً عن استجابة الأطراف الليبية للدعوات المتكررة لوقف الأعمال العدائية، بما في ذلك الدعوات التي أطلقتها دولة الإمارات وأطراف أخرى في الإعلان المشترك والأمين العام، فقد أشار المندوب الدائم لليبيا في بيانه بتاريخ 19 أيار/مايو 2020 إلى عدم وجود نية لدى حكومة الوفاق الوطني لوقف أنشطتها العسكرية أو العودة إلى المشاركة في العملية السياسية السلمية رغم الأهمية القصوى لوقف إطلاق النار في ظل جائحة كوفيد-19، مما يجعل بيان المندوب الليبي خطيراً وغير مسؤول.

كما تأسف دولة الإمارات لما قام به المندوب الدائم لليبيا من محاولة لتشتيت الانتباه عن العمليات الخطيرة التي تقوم بها تركيا لنشر قوات عسكرية في ليبيا، وهو ما أكدته تركيا بنفسها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا. وتُعرب بلادي عن قلقها البالغ من أن يؤدي التدخل العسكري التركي في ليبيا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في ليبيا ودول الجوار، وتقليل فرص التوصل لحل سياسي سلمي للصراع، وزيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. ونشير في هذا الصدد إلى الالتزام الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين بشأن ضرورة الامتناع عن أي تدخل عسكري أجنبي في ليبيا.

ومن ناحية أخرى، ترفض دولة الإمارات بشكل قاطع الادعاءات غير الصحيحة التي لا أساس لها بشأن عدم الامتثال لتدابير العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن على ليبيا، وتؤكد مجدداً على التزامها بالامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بليبيا، ودعمها للولاية الهامة التي يضطلع بها فريق الخبراء المعني بليبيا، والتزام الدولة بمواصلة التعاون مع الفريق. وتأسف حكومتي في هذا الصدد لمحاولة المندوب الليبي الالتفاف على عمليات التحقيق المتبعة لدى فريق الخبراء المعني بليبيا في بيانه بتاريخ 19 أيار/مايو 2020، مما يؤثر سلباً على عملية تقديم تقارير فريق الخبراء.

وأخيراً، تؤكد بلادي على عزمها مواصلة دعم الحل السياسي السلمي في ليبيا وفقاً لمخرجات مؤتمر برلين رغم التصريحات الخاطئة والمؤسفة للمندوب الدائم لليبيا، حيث تؤمن دولة الإمارات أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في ليبيا. ولذلك، تكرر دولة الإمارات دعوتها لجميع الأطراف للالتزام بوقف إطلاق النار بشكل كامل والالتزام الجاد بالعملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لانا زكي **نسيبة**
السفيرة
المندوبة الدائمة